إشكالية التوزيع الديموغرافي الغير عادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الشمال والجنوب

-العوائق والعواقب-

The problem of unfair demographic distribution of small and medium enterprises in Algeria between north and South

-obstacles and consequences-

بن وسعد زينة [1]

BENOUSSAD Zina [1]

[1] جامعة أحمد دراية (الجزائر)، zin.benoussad@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الاستلام:2020/12/19 تاريخ القبول:2020/12/26 تاريخ النشر: 2021/01/31

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى التوزيع العادل لها ما بين منطقة الشمال بما في ذلك الهضاب العليا ومنطقة الجنوب، للتعرف على مختلف العوائق التي حالت ومازالت تحول دون الانتشار العادل لهذه المؤسسات في كافة المناطق، وكذا العواقب التي تنجر عن ذلك.

خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنّه رغم الامتيازات العديدة التي حظيت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الجزائري والتي فاقت تلك التي الممنوحة لنفس النوع من المؤسسات في الشمال، إلاّ أنّ نموها ما زال بطيئا ومشاركتها في تحقيق التنمية المحلية يعتبر ضعيفا مقارنة بنظيراتها في الشمال، وذلك يعود أساسا إلى عدّة عوائق ديموغرافية، مناخية وتنظيمية، كما أنّ التوزيع الغير عادل لهذه المؤسسات له تأثير سلبي على كلا المنطقتين في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجنوب الجزائري، الشمال الجزائري.

تصنيفات JEL: P 42، H119 ، L116

Abstract:

This research paper aims to identify the reality of small and medium enterprises in Algeria and the extent of their equitable distribution between the northern region, including the high plateaus and the southern region, in order to identify the various obstacles that have prevented and still prevent the fair spread of these institutions in all regions, as well as the consequences of that.

The study concluded that, despite the many privileges that small and medium-sized enterprises have enjoyed in southern Algeria, which exceeded those granted to the same type of institutions in the north, their growth is still slow and their participation in achieving local development is weak compared to the institutions of the North, mainly due to several demographic, climatic and organizational obstacles, and the unfair distribution of these institutions has a negative impact on both regions in many economic and social fields.

Key words: small and medium enterprises, southern Algeria, northern Algeria.

JEL Classification Codes: P42 ، H119 ،L116

المؤلف المرسل: بن وسعد زينة، **الإيميل**: zin.benoussad@univ-adrar.edu.dz

1. مقدمة:

عرفت العقود الثلاثة الماضية اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أصبحت تنعت بمحرك الاقتصاد نظرا لما لها من دور فعال في بناء نسيج صناعي متكامل من خلال قدرتها على خلق مناصب عمل، ومساهمتها في رأس المال الاجتماعي، الثقافي، والبيئي للأمم، كما أنّها تعتبر مصدرا للإبداع والابتكار وخاصة في قطاعات تتطلب كثيرا من المعرفة.

يعود احتلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصدارة في اقتصاديات كلّ دول العالم إلى تميُزها بالعديد من الخصائص التي لخصها شوماخير (E.F) Schumacher سنة 1973 في كتابه «الصغير هو الجميل» Small is beautiful على أنّها ليست مجرد نسخة من المؤسسات الكبيرة، بل لديها مميزات

خاصة بها كصغر حجمها وسهولة دخولها وخروجها من السوق، مرونتها وقدرتها على مواجهة الأزمات، وكذا سهولة مواكبتها للتطورات التكنولوجية الجديدة دون تكبد تكاليف أكبر.

إنّ الجزائر وعلى غرار باقي دول العالم سعت هي الأخرى إلى العمل على تشجيع هذا النوع من المؤسسات، خاصة بعدما أثبتت المؤسسات العمومية الكبيرة محدوديتها وفشلها لما اتسمت به من الإهمال والتسيب واستغلال الثروات ممّا كلف الدولة خسائر بالغة.

تعتبر تجربة الجزائر في مجال انشاء وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متأخرة بالمقارنة مع العديد من الدول الأوروبية والأمريكية وغيرها من الدول التي كانت سباقة للتحرير الاقتصادي والمالي، حيث حاولت الجزائر فعليا منذ 2001 تقديم كلّ المساعدات التي من شأنها تشجيع خلق وتنمية هذا النوع من المؤسسات من خلال العديد من القوانين التسهيلية، والتحفيزات الجبائية، والقروض البنكية، وتمّ استحداث وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نفس السنة، وقد نتج عن ذلك ارتفاع ملحوظ في عدد المؤسسات، الذي انتقل من 245.348 مؤسسة في سنة 2001 إلى 1.193.339 مؤسسة في أواخر سنة 2019. **(Bulletin d'information statistique de l'entreprise, 2020)**

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر توزيعا غير عادل، حيث نجدها تتركز بشكل كبير في منطقة الشمال، ويقل تركيزها كلّما انتقلنا نحو الجنوب، وهو ما يجعلنا نتساءل عن سبب ذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم المعوقات التي تحول دون التوزيع الديموغرافي العادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الشمال والجنوب الجزائري؟

انطلاقا من الإشكالية السابقة تنبثق عدّة تساؤلات فرعية كالتالي:

كيف تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

ما أسباب التوزيع الغير عادل لهذا النوع من المؤسسات؟

ما هي عواقب التوزيع الغير عادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: كإجابة مبدئية للأسئلة السابقة الذكر وضعنا الفرضيات التالية:

– تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل غير عادل ؛

–من بين أهم معيقات التوزيع الغير عادل لهذه المؤسسات هي الظروف البيئية الصعبة التي تميز المناطق الصحراوية عن مناطق الهضاب العليا والمناطق الشمالية؛

– لا يؤثر التوزيع الغير عادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على مناطق الجنوب فقط، وانما يمتد تأثيره السلبي حتى في المناطق الشمالية.

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ضرورة إعادة النظر في توزيع هذا النوع من المؤسسات بين الشمال والجنوب للاستفادة والاستغلال الأمثل للثروات الباطنية والسطحية التي يزخر بها الجنوب الجزائري.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول واقع التوزيع الغير عادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومختلف الاسباب التي كانت وراء ذلك، وكذا العواقب الناتجة عنها.

منهجية البحث: تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال استعراض مختلف الاحصائيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليلها وتفسير أسباب عدم التوزيع العادل لهذه المؤسسات بين شمال وجنوب الجزائر، والاثار الناجمة عن ذلك.

تقسيم الدراسة: للوصول الى الأهداف السابقة الذكر ارتأينا تقسيم الدراسة إلى محورين، يتضمن الأول مفاهيم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وأهميتها، أمّا الثاني فيتعلق بعرض احصائيات عن واقع هذا النوع من المؤسسات في الجزائر وتوزيعها بين مختلف المناطق الجغرافية وأهم الأسباب التي جعلتها تتركز في المناطق الشمالية دون الجنوبية من الجزائر.

2. المحور الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سيتم من خلال هذا المحور التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والخصائص التي جعلت منها محركا للاقتصاد وكذا دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول.

1.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إنّ إعطاء مفهوم للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ووضع الحدود الفاصلة بينها وبين باقي المؤسسات يعتبر صعبا لعدم وجود اتفاق مسبق حول تعريف موحد لها ويعود ذلك إلى العديد من العوامل التي يمكن تقسيمها إلى عوامل اقتصادية وأخرى تقنية وسياسية، حيث تتمثل العوامل الاقتصادية في اختلاف درجة نمو الدول، تنوع الأنشطة الاقتصادية وفروع النشاط، إضافة إلى تعدد المعايير التي تختارها كل دولة في تعريفها لهذه المؤسسات. (مباركي ، 2012-2013)

تتلخص العوامل التقنية في درجة اندماج المؤسسات، فكلّما كانت درجة الاندماج كبيرة كلّما اتجه حجم المؤسسة للكبر والعكس صحيح، أمّا العوامل السياسية فتتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بهذا القطاع ومحاولة تقديم المساعدات لها وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقها من أجل توجيهها وترقيتها ودعمها. (خوني و حساني، 2008)

يتم الاعتماد على نوعين من المعايير للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة، حيث يتمثل النوع الأول في المعايير الكمية وتشمل عدد العمال، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، حجم الطاقة المستعملة، وكذا المؤشرات النقدية المتمثلة في رأس المال المستثمر ورقم الأعمال، أمّا النوع الثاني فيشمل المعايير النوعية وهو أن تكون المؤسسة مسيرة من طرف مالكيها بصفة شخصية، إضافة إلى ضرورة امتلاكها هيكل تنظيمي أفقي، وأن تكون حصتها في السوق محدودة، إضافة إلى شرط استقلاليتها. (بن وسعد، 2018/2017)

2.2 دوافع اهتمام الدول بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إنّ التوجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان نتيجة تميزها بالعديد من الخصائص التي فرقتها وميزتها عن تلك الكبيرة والتي سنلخصها في العناصر التالية:

- صغر حجمها وهو ما يعطيها ميزة التكيف السريع مع الأوضاع الاقتصادية، المحلية والوطنية وقدرة الاستجابة لمتطلبات محيطها، سهولة انتشارها ودخولها وخروجها من السوق، سهولة تمويلها، إضافة إلى قدرتها على دعم المؤسسات الكبيرة من خلال توفيرها لمستلزمات معينة (منتجات محددة، أيدي عاملة...)

– بساطة هيكلها التنظيمي الذي يسمح لها بسرعة اتخاذ القرارات وتحمل النتائج ورد فعل سريع على المتغيرات والمستجدات الطارئة؛ (عزاوي و شرفاوي، 2011)

– العمل ضمن أسواق محدودة نسبيا ممّا يسمح لها بالاستجابة لطلبات الزبائن والتأقلم مع تغيراتها بشكل سريع؛ (لرقط، بوقاعة، و بوروية ، 2003)

– الاعتماد في عملها على الخامات المحلية والموارد الطبيعية المتاحة داخل المجتمع؛

– العمل على إحداث نوع من العدالة في التنمية الإقليمية، إذ أنّها تتمكن من الانتشار في العديد من الأقاليم ممّا يساعد على تنمية تلك الأقاليم واستقرار السكان فيها. (بوخاوة و عطوي، 2003).

3.2 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتجسد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيقها للعديد من المزايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي سنلخصها فيما يلي:

الأهمية الاقتصادية: تبرز الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال قدرتها على توفير مناصب الشغل، وتكوين إطارات محلية، كما أنّها تعتبر مؤسسات مغذية للكيانات الكبيرة والعملاقة، (رحماني و بوزاهر ، 2006) وهي بمثابة مصدر للإبداع والابتكار، هذا بالإضافة إلى مساهمتها الفعالة في الرفع من مؤشرات الاقتصاد الكلي (الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة) والتخفيض من التضخم، وكذا القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية. (بلخياط، 2006) (مفيد ، الجوري، و صالحي، 2013)

الأهمية الاجتماعية:

أمّا من الناحية الاجتماعية، فتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوزيع العادل للدخل، وتوفير سلع وخدمات محلية رخيصة نسبيا، ممّا يسمح بتحقيق الاستقرار النفسي والمادي لفئات كبيرة من المجتمع، ويساهم بالتالي في التخفيف من ظواهر الانحراف في المجتمع وتحقق الثبات الاجتماعي (عبد القادر محمد، 2015) (الخطيب و الرفاعي، 2006)

الأهمية السياسية:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوسيلة الأساسية لتطبيق مصطلح الراسمالية الشعبية الذي يهدف لمنع تركز الثروة في أيدي طبقة أقلية المجتمع (طاري و بلمخطار، 2017)، كما أنّها تعتبر الأكثر مصداقية لتشجيع النمو السياسي بين الحكومة والدول المستثمرة من خلال عقد العديد من الاتفاقيات لمستثمرين أجانب في العديد من المجالات وهو ما يعطي للدولة قيمة سياسية معتبرة بين الدول. (HALIM و BENKHALED، 2006)

3. المحور الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

سوف نحاول من خلال هذا المحور التعرف على خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وعرض مختلف الاحصائيات الخاصة بتطور تعدادها والمقارنة ما بين تطورها في الشمال والجنوب، حيث تجدر بنا الإشارة هنا إلى أنّنا نضم في منطقة الشمال منطقة الهضاب العليا، وفي منطقة الجنوب منطقة الجنوب الكبير، مع عرض مختلف العراقيل التي كانت السبب في التوزيع الغير عادل لهذه المؤسسات بين الشمال والجنوب.

1.3 تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (الجريدة الرسمية العدد 77، 2001)

أعطى التشريع الجزائري ولأول مرة تعريفا رسميا خاصا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، في مادته الرابعة بأنّها: "مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دج، بحيث يجب أن تستوفي معايير الاستقلالية.

2.3 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الشمال والجنوب:

يوضح الجدول الموالي توزيع ونسب تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مختلف الجهات الجغرافية للجزائر من سنة 2015 إلى غاية سنة 2019.

الجدول 1: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية في الجزائر خلال الفترة 2015 – 2019

	2015		2016		2015 إلى 2016	2017	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة%	النسبة	العدد	النسبة %
منطقة الشمال والهضاب العليا	491.376	91.35	526.311	91.39	% 7.1	557.836	91.55
منطقة الجنوب والجنوب الكبير	46.525	8.65	49.595	8.61	% 6.59	51.508	8.45
المجموع الكلي	**537.901**	**100**	**575.906**	**100**	**% 7.06**	**609.344**	**100**

	2016 إلى 2017	2018		2017 إلى 2018	2019		2017 إلى 2018
	النسبة %	العدد	النسبة %	النسبة %	العدد	النسبة %	النسبة %
منطقة الشمال والهضاب العليا	% 5.9	589.282	91.58	5.64	614.717	91.58	% 4.3
منطقة الجنوب والجنوب الكبير	% 3.85	54.211	8.42	5.25	56.550	8.42	% 4.3
المجموع الكلي	% 5.08	**643.493**	**100**	**5.60**	**671.267**	**100**	% 4.3

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على:

Bulletin d'information statistique de la PME , no 28, 32, 34,36 des années 2016, 2018,2019, 2020 .

من الملاحظ من خلال الجدول السابق أنّ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر منذ سنة 2015 إلى غاية سنة 2019، بنسبة تركيز كبيرة في منطقتي الشمال والهضاب العليا قدرت ب 91.5 %، أمّا مناطق الجنوب والجنوب الكبير فلا تتعدى نسبة المؤسسات فيه معدل 8.6 % ، ولا توجد أيّ ولاية تحتل الصدارة فيما يتعلق بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بها، وفيما يلي التدرج التكراري الذي يعطي صورة أوضح عن ذلك.

الشكل 1: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2015 – 2019.

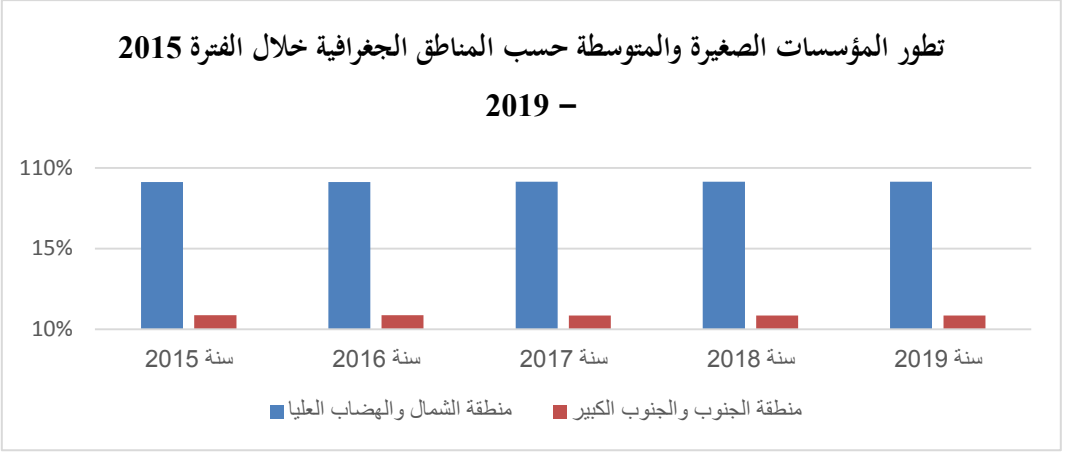

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على معطيات الجدول 1.

يلاحظ جليا من خلال الشكل السابق مدى التباين الكبير ما بين تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين منطقة الشمال ومنطقة الجنوب مند سنة 2015 إلى غاية سنة 2019، وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدل على أنّ المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية والتي كان من شأنها تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، وتشجيع الاستثمار في الجنوب بصفة خاصة لم يسفر على نتائج مرضية .

من الملاحظ كذلك من خلال الجدول السابق أنّ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقتي الشمال والهضاب العليا ارتفع بنسب متناقصة تراوحت ما بين 7.1 % كحد أقصى من سنة 2015 إلى 2016 و 4.3 % كحد أدنى من سنة 2018 إلى 2019، أمّا عن عدد المؤسسات الناشطة في الجنوب والجنوب الكبير فعرفت هي الأخرى ارتفاعا بطيئا ولكنه متذبذب من سنة 2015 إلى غاية 2019، تراوح ما بين 6.59 % كحد أقصى و 3.85 % كحد أدنى، وهو ما أثر على نسبة الارتفاع الكلي لهذا النوع من المؤسسات الذي تميز بالتذبذب إذ تراوح ما بين 7.06 % كحد اقصى، و 4.3 % كحد ادنى، والشكل الموالي يوضح ذلك:

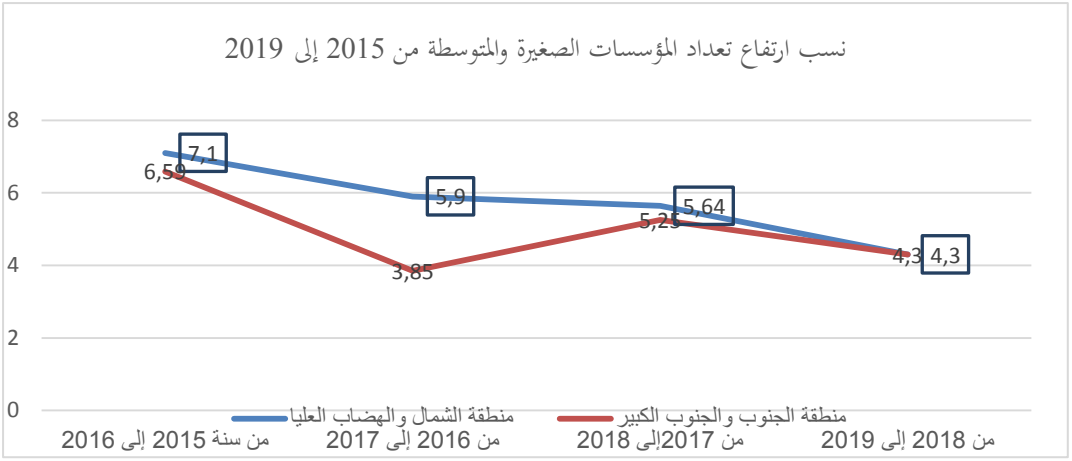

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول 1

يوضح المنحنى السابق أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في منطقتي الشمال والهضاب العليا شهدت ارتفاعا ولكن بقيم متناقصة منذ سنة 2015 إلى غاية 2019، امّا المؤسسات الناشطة في الجنوب فشهدت ارتفاعا متذبذبا، حيث ارتفع عددها بنسب متناقصة من 2015 إلى غاية 2017، ثم بنسب متزايدة من سنة 2017 إلى 2018، وأخيرا بقيم متناقصة من 2018 إلى 2019.

إنّ ارتفاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 2015 إلى 2019 يعتبر بطيئا إذا ما قورن مع نمو هذه المؤسسات خلال السنوات ما قبل 2015 ويمكن تفسير ذلك بالإقبال الكبير للشباب على الاستثمار خلال هذه الفترة بسبب التحفيزات الجبائية التي أقرتها الدولة في قانون المالية التكميلي لسنة 2011، إلاّ أنّ سياسة الدولة تراجعت منذ سنة 2015 حيث اتجهت نحو سياسة التقليل وترشيد النفقات بما فيها منح الإعانات والدعم للشباب المستثمر وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول، العجز المسجل في ميزان المدفوعات، إضافة إلى تشبع العديد من القطاعات على غرار قطاع النقل، والسياحة. (طيبة و قريتلي، 2019)

أمّا فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب، فرغم التحفيزات الجبائية التي أقرتها الحكومة من خلال قانون المالية لسنة 2014 والتي مددت سنوات الاعفاء الضريبي للمؤسسات الناشطة بها إلى 10 سنوات بعدما كان 6 سنوات في قانون المالية 2011، (طيبة و قريتلي، 2019) إلاّ أنّها شهدت ارتفاعا طفيفا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بها.

يظهر من خلال النتائج السابقة الذكر مدى الفرق في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين كلّ من منطقة الجنوب (بما في ذلك الجنوب الكبير) ومنطقة الشمال (بما في ذلك الهضاب العليا) وقد يُعزى ذلك إلى وجود العديد من العوامل المعيقة للاستثمار، ممّا له تأثير سلبي على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية في كلتا المنطقتين، وهو ما سنتطرق له بشيء من التفصيل في العنصرين المواليين.

3.3 أسباب التوزيع الغير عادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الشمال والجنوب:

تضم المناطق الجنوبية من الجزائر من حيث النشاط الاقتصادي مناطق صناعية هامة تساهم فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج منتجات تحويلية واستهلاكية متعددة، إضافة إلى المؤسسات الكبيرة التي تعمل خاصة في مجال المحروقات بما فيها المؤسسات الأجنبية، وهو ما يساعد على وجود تكامل اقتصادي وتعاقد من الباطن بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوريد خدمات أو منتجات.

بالرغم من العوائق الكثيرة التي لطالما عانت وتعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كالبيروقراطية وتعقد الإجراءات الإدارية، تعدد والتشريعات والقوانين، مشاكل التمويل، مشاكل الخبرة في التسيير ونقص المهارات، مشاكل العقار ...الخ ، إلاّ أنّ عددها في ارتفاع مستمر حيث زادت بنسبة 24.79 % خلال أربع سنوات (من سنة 2015 إلى سنة 2019)، بتركز كبير في المناطق الشمالية ومناطق الهضاب العليا نسبته تفوق 70% . (Bulletin d'information statistique de l'entreprise, 2020)

تفتقر المناطق الجنوبية وبالأخص منطقة الجنوب الكبير لاستثمارات من هذا الشكل، وهذا يعود إلى أنّ هذه المناطق تعاني من العديد من النقائص التي جعلت منها اقطابا غير جاذبة للاستثمار بالرغم من الإجراءات والتسهيلات والامتيازات العديدة التي سخرتها الحكومة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة لصالح

الاستثمار فيها، ومن بين المعوقات التي يعاني منها انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في الجنوب الجزائري، والتي تعتبر إضافية عن العوائق المألوفة التي تعاني منها المؤسسات بصفة عامة والتي تم ذكرها آنفا ما يلي:

عوائق ديموغرافية:

من أهم ما يُبرر ضعف الاستثمار في الجنوب الجزائري هو الانخفاض الملحوظ في عدد السكان في هذه المنطقة مقارنة بالمناطق الشمالية ومناطق الهضاب العليا.

تقدر نسبة السكان في الجنوب الجزائري ب 9.50 % من التعداد الكلي للسكان في الجزائر، حيث 1.99% تخص سكان الجنوب الكبير و 7.51 % تخص سكان الجنوب، بينما تقدر النسبة في منطقة الهضاب العليا ب 28.65 %، أمّا في منطقة الشمال التي تحتوي على أكثر كثافة سكانية فتقدر نسبة السكان ب 61.84 %. (Bulletin d'information statistique de l'entreprise, 2020)

من خلال الاحصائيات السابقة المتعلقة بعدد السكان وعدد المؤسسات الصغيرة المتوسطة الناشطة في الجنوب يتبين أنّ هذه المنطقة تعتبر متوازنة من حيث الاستثمارات المتواجدة بها مقارنة بالعدد الضئيل في عدد السكان، حيث تقدر كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لكلّ ألف (1000) ساكن فيها ب 1000/19، وهي تتوسط النسبة بين الكثافة في منطقة الهضاب العليا التي تعادل 1000/14 والكثافة في منطقة الشمال التي تقدر ب 1000 /21 ، (Bulletin d'information statistique de l'entreprise, 2020) ونتيجة لذلك يمكن أن نقول أنّ الاستثمار في الجنوب الجزائري يقتصر أساسا على فئة السكان القاطنين به، فهو لا يعتبر محل استقطاب للمستثمرين الغير مقيمين، ويعود ذلك لأسباب أخرى سوف نستعرضها في النقاط الموالية.

عوائق مناخية:

تتجلى الأسباب المناخية في الظروف الطبيعية للمنطقة والتي تؤثر بصفة مباشرة على مردودية نشاط المؤسسات فالبيئة الصحراوية التي تمتاز بالحرارة المرتفعة تؤدي إلى التقليل من مردودية العامل مقارنة باستخدام الآلات ومن جملة المشاكل المتعلقة بالجانب الطبيعي البعد عن مناطق التموين المتمثلة في الموانئ التي تتركز في الشمال ممّا يصعب على المستثمر الحصول على المواد الأولية ويرفع بذلك من كلفة نقلها،

إضافة إلى البعد عن مراكز الاستهلاك الكبرى الواقعة في الشمال ممّا يزيد في التكاليف التسويقية وتكلفة نقل المنتجات تامة الصنع للتسويق ويعرضها بالتالي لأخطار الطريق.

إضافة إلى ما سبق لا يجب أن ننسى طبيعة الظروف المناخية القاسية التي غالبا ما تفرض تخصيص مساحات خضراء بجانب الوحدات الصناعية ممّا يضيف أعباء إضافية في ما يخص استهلاك المياه والعمال، بالإضافة إلى قلة الموارد المائية السطحية مع وجود استهلاك كبير للمياه على مستوى الوحدات الصناعية الخاصة· بنسب تفوق نظيرتها في الشمال مع وجود تسعيرة موجهة للماء والكهرباء تؤدي إلى عدم التوازن، إضافة إلى عدم الفصل في التسعيرة بين الاستعمال الذاتي والاستعمال الصناعي (زوزي، 2010/2009)

عوائق تنظيمية: حيث تتمثل أهم العوائق التنظيمية فيما يلي:

– عدم انتشار الشبكة المعلوماتية (الانترنت) بشكل واسع رغم وجود بعض الخدمات في هذا المجال نظرا لأنّ العملية لم تعمم بعد فالمستثمر بحاجة إلى وسائل الاتصال المتطورة التي توفر المعلومات السريعة في مجال تخصصه والاتصال بالشركات والمجمعات العلمية؛ (زوزي، 2010/2009)

– عدم توفر الإنارة العمومية ببعض مناطق النشاط والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي بالإضافة إلى ارتفاع تسعيرة الكهرباء، وكذا النقص الكبير في التزويد بالماء في بعض مناطق النشاط، وضعف شبكة الطرقات في العديد من المناطق وقِدمها ممّا يستدعي صيانتها وتجديدها؛ (بن وسعد، 2017)

– عدم توفر العديد من المرافق الرياضية والترفيهية التي تجدب السكان للعيش في المناطق الجنوبية، وخاصة منطقة الجنوب الكبير.

4.3 عواقب التوزيع الغير عادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إنّ التوزيع الغير عادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المناطق قد ينعكس سلبا على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، إذ أنّه يؤدي إلى:

– اكتظاظ المناطق الشمالية بالسكان نظرا للهجرة اليها من المناطق الجنوبية، ممّا يسفر عن:

–صعوبة الحصول على عقار لإقامة المشاريع، نظرا لانخفاض مساحة الأراضي الصناعية؛

– الضغوط على خدمات المرافق المختلفة والتي فاقت الوفرات التي يحققها التجمع في منطقة واحدة؛

– التوزيع الغير عادل للدخل: حيث أنّ تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الشمالية دون المناطق الجنوبية يحد من توفير فرص العمل في هذه الأخيرة وبالتالي ترتفع حدّة الفقر فيها، ممّا يؤدي إلى مشاكل اجتماعية جمة؛

– افتقار المناطق الجنوبية إلى العديد من السلع والخدمات التي تتوافق مع رغبات الزبائن وأذواقهم، نظرا لعدم تواجد مؤسسات صغيرة ومتوسطة قريبة منهم توفر لهم حاجياتهم، حيث نجد أنّ العديد من السلع يتم جلبها من المناطق الشمالية، ممّا يرفع من سعرها؛

– عدم استغلال الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها الصحراء إذ يعتبر هذا الأخير من أغنى الأقاليم، حيث تتركز به احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي و البترول، وكذلك الاحتياطات المكتشفة حديثا ناحية أدرار إلى جانب المعادن الثمينة بأقصى الجنوب (ذهب، يورانيوم) كما يكثر به إنتاج التمور (دقلة نور) في الواحات، وتربية الجمال وبحيرات من المياه الجوفية.

4. خاتمة:

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا ملحوظا في عددها منذ سنة 2015 إلى غاية 2019 بنسبة تقدر ب 24.79 %، إلاّ أنّ توزيعها يبقى غير متكافئ بين مختلف المناطق في الجزائر، حيث تتمركز أغلبها في الشمال والهضاب العليا بمعدل اجمالي 91.58 % حسب احصائيات سنة 2019، أمّا الجنوب فلا ينشط فيه سوى 8.42 % من هذه المؤسسات، 6.71 % منها تنشط في الجنوب، أمّا 1.71 % فتنشط في الجنوب الكبير.

إنّ الاحصائيات السابقة الذكر تشير إلى أنّه رغم المجهودات الجبارة التي بذلتها الحكومة لتشجيع الاستثمار في المناطق الجنوبية من امتيازات جبائيه واعفاءات ضريبية وغيرها من التحفيزات، إلاّ أنّه مازالت الجزائر تشهد عدم توازن جهوي في تعداد المؤسسات بين الشمال والجنوب وذلك يعود إلى تميّز المناطق الجنوبية بالعديد من المميزات التي لا تشجع استقطاب الاستثمارات، وخاصة إذا تعلق الأمر بمنطقة

الجنوب الكبير، وهذه النتيجة تؤكد لنا صحة الفرضية الأولى التي مفادها أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوزع توزيعا غير عادل.

إنّ التوزيع الغير عادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الشمال والجنوب الجزائري يعود إلى العديد من العوائق التي قسمناها في بحثنا هذا إلى ثلاث أقسام، المعوقات الديموغرافية والتي تشير إلى أنّ الكثافة السكانية في الشمال أكبر بكثير من الجنوب وهو ما يفسر ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بها، والمعوقات المناخية حيث يتميز المناخ الجنوبي بالحرارة الشديدة التي تستمر لأشهر طويلة من السنة والتي يصعب التأقلم معها، إضافة إلى معوقات أخرى تنظيمية تتمثل في ضعف شبكة الانترنت، مشاكل انقطاع المياه والتيار الكهربائي في العديد من المناطق، وكذا عدم توفر المناطق الجنوبية على مراكز ترفيهية ورياضية تستقطب اليها المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

إنّ النتيجة السابقة الذكر تؤكد لنا صحة الفرضية الثانية جزئيا، حيث أن سبب التوزيع الغير عادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يعود فقط للظروف البيئية التي تميز مناطق الجنوب الجزائري وإنّما تمتد إلى أباب أخرى ديموغرافية وتنظيمية.

تسفر العوائق التي حالت دون التوزيع العادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الشمال والجنوب عن العديد من السلبيات التي تؤثر حتما في المجال الاقتصادي والاجتماعي لكلتا المنطقتين، فالنزوح المستمر للسكان من الجنوب نحو الشمال شكّل نوع من الضغط على العديد من المرافق الصحية والإدارية، إضافة إلى ارتفاع مشاكل العقار الصناعي وصعوبة الحصول عليه في المناطق الشمالية، كما أنّ ضعف الاستثمار في المناطق الجنوبية يؤدي إلى عدم الاستغلال الجيد للثروات الطبيعية التي تتوفر عليها المنطقة، إضافة إلى التقليل من فرص العمل وبالتالي الرفع من حدّة البطالة وارتفاع نسب الفقر والحرمان، وهو ما يؤكد لنا صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أنّ التوزيع الغير عادل له تأثير سلبي على كلتا المنطقتين الشمالية والجنوبية.

كنتيجة لما سبق يمكننا أن نقول أنّه على الحكومة الجزائرية إعادة النظر في الاجراءات القانونية والضريبية والتنظيمية التي من شأنها تشجيع الاستثمار في الجنوب الجزائري من خلال ما يلي:

–العمل على عصرنة البنى التحتية لوسائل الاتصال والانترنت؛

– العمل انشاء مراكز رياضية وترفيهية تجعل من الجنوب الجزائري محل استقطاب المستثمرين وحتى السكان العاديين للتخفيف من الضغط على المناطق الشمالية؛

–منح العمال في جميع القطاعات وخاصة فيما يتعلق بالسلك الطبي امتيازات إضافية للعمل في الجنوب للحد من الازمة الصحية التي يعاني منها السكان والتي تقودهم في الكثير من الأحيان للانتقال نحو الشمال لتلقي العلاج، ممّا يشكل عبئا على المراكز الصحية في الشمال من جهة، ويعتبر منفّرا للسكان من العيش في المناطق الصحراوية من جهة أخرى.

5. قائمة المراجع:

Bulletin d'information statistique de l'entreprise, n. (2020). données statistiques des PME année 2019. Algerie: ministère de l'industrie et des mines.

Wahiba HALIM ،و Nawel BENKHALED .(2006) .le sculptage de la PME dans un contexte de mutation récentes

. الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير – جامعة الشلف، الجزائر.

اسماعيل بوخاوة ، و عبد القادر عطوي. (2003). التجربة التنموية في الجزائر و إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . عمل الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير – سطيف، الجزائر.

جمال بلخياط. (2006). متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، التجترية وعلوم التسيير – جامعة الشلف، الجزائر.

خالد الخطيب ، و خليل الرفاعي. (2006). المنشآت الصغيرة في الأردن: أهميتها و المعوقات التي تواجهها و أساليب تمويلها . الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،جامعة الشلف، الجزائر.

رابح خوني، و رقية حساني. (2008). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تحويلها، ايتراك للنشر و التوزيع، مصر.

زينة بن وسعد. (2018/2017). إدارة المعرفة وأهميتها في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة ميدانية لعينة من مؤسسات الغرب الجزائري–. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس. الجزائر.

زينة بن وسعد. (2017).المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الجزائري – بين واقعها وعوائقها–، مجلة تسيير المؤسسات، 4، سيدي بلعباس.

سمراء مباركي . (2012–2013). تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات البيئية الجديدة". أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس. سيدي بلعباس، الجزائر.

سناء عبد الكريم الخناق. (2006). المتطلبات الشخصية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة المنافسة، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.

عبد القادر طاري، و فضيل بلمخطار. (2017). دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية بالجزائر–حالة عينة تجارب بعض الدول، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 20(3).

عبد القادر عبد القادر محمد. (2015). الدليل العلمي لإنشاء و إدارة المشروع الصغيرة، عالم التميز. المكتبة العصرية المنصورة (ط 1)، مصر.

عبد اللاوي مفيد ، جميلة الجوري، و نجية صالحي. (2013). الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و واقعها في الجزائر، الملتقى الوطني واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير– جامعة الوادي، الجزائر.

عمر عزاوي، و سمية شرفاوي. (2011). خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ممارسة التسويق الدولي. الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000–2010 جامعة بومرداس، الجزائر.

فريدة لرقط، زينب بوقاعة، و كاتية بوروية . (2003). ، بوروية كاتية: "دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها. عمل الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير – سطيف، الجزائر.

محمد رضا طيبة، و محمد قريتلي. (16 جوان, 2019). دور التحفيز الجبائي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الجزائري. آراء في الدراسات الاقتصادية والإدارية، 1(1).

محمد زوزي. (2010/2009). تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غرداية. رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.

موسى رحماني، و نسرين بوزاهر . (2006). التعاون الوظيفي ودوره في تأهيل المؤسسات المصغرة للصناعات التقليدية في الجزائر. ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير – الشلف، الجزائر.